كربلاء عاصمة السياحة الدينية تنتظر من ينقذها من حالها البائس

إعمار مشكوك فيه واختناق في الشوارع وأمنيات تصطدم بالواقع!

كربلاء / المدى
تصوير/ سعيد

ما زال المواطن الكربلائي يرى أشياء مختلفة من التبريرات والتصريحات التي يطلقها هذا المسؤول أو ذاك.. إنه ما زال يرى ما يجري من اعمار على انه ضحك على الذقون كما عبر عنه احد المواطنين وهو يطالبنا بنشر كلامه مثلما يطالبنا غيره بان نكتب عن الفساد الإداري والمالي المستشري في كثير من مفاصل هذه المشاريع وغيرها.. بعض المواطنين اتهمنا بالتواطؤ مع المسؤولين الذين لا نجد عند بعضهم سوى إجابات مختزلة لذر الرماد في العيون.

***أسباب تردي المشاريع يعود إلى تعدد الجهات المانحة و حالات الفساد المالي والتعاقد اللامشروع**

***عدم محاسبة المفسدين يعود إلى ضعف الإجراءات الصارمة من قبل المفوضية العامة للنزاهة**

كربلاء عاصمة السياحة الدينية.. مدينة القباب الذهبية تعاني الكثير من الإهمال، وهو إهمال متوارث من زمن إلى آخر. ولان المدى أرادت أن تنقل الحقيقة فقد تجولت في المدينة واستمعت إلى ما يقوله المواطنون وحملت أسئلتهم الموجوعة عن مدينتهم البائسة إلى محافظ كربلاء الدكتور عقيل محمود الخزعلي وللحقيقة أقول.. إن الخزعلي كان أكثر المسؤولين احتراما للحرية وطالبنا بان نضع الأسئلة كلها مهما كانت حراجتها مما يدلل على ثقافة ووعي المحافظ بدور الإعلام الذي قال عنه في اللقاء.. اجعلونا نخاف من الإعلام لأنه الرقيب الحقيقي على عملنا بعد الله والضمير.

مشاريع غير منظورة وضياع الأموال

المواطن الكربلائي مازالت عيناه على مدينته.. يراقب ما يجري من حملات اعمار وفي داخله همس من أن ما يجري لا يمت إلى الاعمار بصلة.. هكذا تتكلم الألسن أينما ذهبت وهم يطالبون الصحافة بالمجاهرة بالقول ونقل ما يضمرونه من كلمات نيابة عنهم.في حين يقول البعض من المواطنين إن ما جرى كان مستعجلا أو ارتجاليا لذلك جاء سريع التلف.. فكل ما شاهدوه هو صبغ الجدران وتبليط شوارع ليس بالمواصفات المطلوبة بل إن بعض الشوارع التي عبدت جرى حفرها مرة أخرى لإنشاء شبكات المجاري أو المشاريع التي تبقى تحت الأرض بل إن بعض هذه المشاريع استهلكت قبل أوانها.. ويضيفون إن هذه الأعمال لا تنم عن تخطيط ومتابعة واتفاق بين الدوائر دائرة تقوم بعملها منفصلة عن الأخرى مما يؤدي إلى ضياع الأعمال وأموالها.

يجيب محافظ كربلاء: قد يكون ما تقوله صحيحا إذا ما تم الحديث عن المشاريع المنفذة في الحقبة الأولى التي تلت سقوط الصنم وحكمه..إذ بدأت عملية الإشراف والتقييم والمتابعة على المشاريع تأخذ مجالا أوسع مما كان متاحا لها ولكن يجب النظر إلى كل مشروع بخصوصية وطبيعة الإشراف لان تعدد مصادر التمويل من عدة جهات محلية وأجنبية تستدعي تعدد السلبيات المتباة في الإحالة والصرف والإشراف وهذا أرهقنا كثيرا، ولاسيما في مشاريع الدول المانحة الرافضة لاعتماد سياسة المكاشفة والإشراك الايجابي للأطراف العراقية في مشاريعها لأسباب عديدة أهمها حالات الفساد المالي والتعاقد اللا مشروع واللا واضح مع بعض الأطراف والشركات العراقية المتواطئة، كل ذلك خلف ركاما من المشاريع ذات السلبية في كثير من تفاصيلها والذي استوجب معها وقوفنا ومجلس المحافظة متحفظين ومعترضين وبمختلف الطرق دون جدوى، سوى ما لمسناه قبل أكثر من أسبوعين من تجاوب ولو على المستوى النظري من الطرف الأمريكي الذي أخذ بالملاحظات والمقترحات لضمان الإخراج الأفضل للمشاريع.. ويشير الدكتور بصراحته المعهودة إلى إن ما جرى من اعمار في بعض مفاصله واعتبره المواطن هدرا للمال العام يعود إلى قلة الخبرة عند بعض المهندسين المشرفين على أعمال المشاريع مما تسبب في تسجيل ملاحظات عديدة استدعانا إلى إقحامهم في دورات تدريبية أكثر والتداول العلمي المتبادل مع الاختصاصات الأجنبية لتلاقح الخبرة والمران في هذا المجال.. إضافة إلى وجود اجتهادات متسرعة لبعض مدراء الدوائر والمسؤولين في الاستجابة إلى رغبات الأهالي بلا تأن أو دراسة مستفيضة إذ يصبح الهم والشغل الشاغل هو إسكات المواطن على حساب المواصفات الفنية للمشروع كل ذلك حتم بتفعيل لجان الرقابة الهندسية التي أحالت الكثير من المقاولين على القائمة السوداء وتغريم البعض الآخر. وهناك تطور ملحوظ في هذه العملية والتي تحتاج إلى جهد اكبر لقطع دابر الفساد واللاعلمية المستنزفة للأموال والطاقات .

الفساد الإداري بين القضاء والمواطن

المواطن يسمع الكثير عن هذه المشاريع ويعرف دون أن تصله الأدلة بل يعتمد على القرائن التي تدل على وجود فساد أو تلاعب وحتى سرقة..والمواطن يسمع أيضا إن هناك بعض المدراء تمت إقالتهم من مناصبهم ولكن دون كشف الحقيقة أو اتخاذ إجراءات مناسبة بحقهم.. وهم يعتقدون إن في الأمر ما يجعل الظنون قوية وتعيق بناء الثقة. ويرى بعض المواطنين إن البحث عن الفساد الإداري يتم عن طريق مراجعة سجلات المشتريات في كل دائرة عندها سيجد المسؤول اختلافا كبيرا بين الحقيقة والرقم المتوفر في السجلات، فما أبسط هذا؟

يجيب محافظ كربلاء لقد كثر الحديث عن هذا الموضوع وباعتقادي إنه نابع من كثرة المشاهدات الحسية والعينية والسماعية عن حالات الفساد الإداري والمالي ونحن لسنا ببعيدين عن تشخيص هذه الحالة بمظاهرها العامة أو افرازاتها الملموسة ولكن يجب أن ينظر بأننا مارسنا عملية التغيير لأكثر من رأس ومسؤول في كثير من دوائر الدولة وأجهزتها وتم إحالة الكثير من الأوراق والملفات إلى المحاكم مثالها ما يخص موضوع البلدية وكذلك ما هو معروض أمام مكاتب المفتشين العامين في قضايا الشرطة والماء والمجاري وغيرها.

وأكد الخزعلي إن سبب تأخير اتخاذ إجراءات قانونية يعود إلى عاملين مهمين اولهما الخلل البين في الموضوع الذي يتلخص بضعف الإجراءات من قبل المفوضية العامة للنزاهة والقضاء وتعرضها في هذا الملف إلى الكثير من الضغوط (.....) مما انعكس على تبريد ما يستحق التشخيص في مثل هذا الموضوع المهم والخطير والحساس باعتبار مساحة المال العام والأدبيات الرسمية والالتزام الأخلاقي وإسهام ذلك كله بتأخير عملية التنامي في الإصلاح والبناء والازدهار والعامل الثاني، السلبية وسلبية المواطن في إيصال الوثائق القانونية أو أداء الشهادة التي تدين الفاسدين والحال إن المواطن أصبح يتناقل الأخبار والإشاعات والتلقي السلبي دون إن يحرك ساكنا في هذا الحقل.. ويؤكد الخزعلي انه إذا ما أراد المواطن أن يتحرك للتعرف على تفاصيل الملفات الساخنة باستطاعته الالتقاء بمفتشي مختلف الدوائر للتعرف على كمية التحقيقات الجارية في الموضوع. أما في موضوعة إجراء جرد ومراجعة على سجل المشتريات في أية دائرة فأقول إن هذا هو الحاصل فعلا من خلال الزيارات التفتيشية التي تقوم بها اللجان المختصة كذلك النشاط الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية الذي يشكل ركيزة مهمة في رصد المخالفات وتأشير الخلل والتلاعب، وهناك إجراءات وإحالات إلى القضاء إذا ما ثبت أي تلاعب حصل.

عمران قديم واختناق مرير وسياحة مفقودة

كربلاء ليست مدينة سياحة دينية فحسب بل هناك مرافق سياحية عامة ففيها أقدم كنسية في الشرق الأوسط وفيها آثار تعود إلى ما قبل التاريخ وهناك خانات شهدت معارك وتاريخ مدينة وهناك بحيرة كبيرة وهناك مساحات للصيد لكن السياحة مفقودة.. ويقول مواطنون.. انه لا توجد في كربلاء شوارع واسعة.. فهي تعد من المدن المختنقة وخاصة في وسطها الذي لا يتعدى قطره مسافة أربعة شوارع رئيسية أصبحت باتجاه واحد لتخفيف الازدحام كما يقول مسؤولو المرور. مثلما تشكو المدينة من غياب التخطيط العمراني والحضري كمدينة تعد عاصمة للسياحة الدينية.. فتخطيطها صمم في القرن الماضي بدون التوجه نحو المستقبل وكأنها مدينة ستبقى بلا سياحة.مما يجعل الحلول المطروحة صعبة التنفيذ وخاصة في المناطق القريبة من الروضتين الشريفتين التي راحت تختنق من ارتفاع عماراتها الجديدة بطوابق جاوزت ما كان ممنوعا في الزمن السابق.

يؤكد محافظ كربلاء إن هذا الموضوع مشخص من قبل كثيرين من ذوي الاختصاص والحس الفني والجمالي وهو يأتي بسبب قدم التصميم الأساس لمحافظة كربلاء المقدسة وقدم تخطيطها الحضري.. إذ انه ينتمي إلى أربعينيات القرن الماضي والذي غاب عنه الأفق الستراتيجي الرحب لكربلاء المستقطبة للسكان والجاذبة للسياح والزوار.. ويوضح الخزعلي إن هذا الغياب للتخطيط والتصميم أدى إلى إرباك بالصورة الهندسية والمعمارية لكربلاء وتبعثر مشاريعها وخلل في توازناتها ولم يكن لنا بد إلا طرح الموضوع على وزارة البلديات باعتبارها الجهة ذات الاختصاص والتي أجابت بان هناك خمس محافظات فقط تم إحالة إعادة تصميمها الأساس ولم يكن لكربلاء موقع بينها مما سبب لنا الإحباط، كذلك لم نلمس أي تعاطف بالموضوع حين طرحناه على الدول المانحة ولكنه ما زال حلما في سلم اولوياتنا لعرضه على دول أخرى أو الاستفادة من تخصيصات مجلس اعمار العراق لتفعيله.. ويشير الخزعلي إلى إن الاهتمام بالمرافق السياحية يحتاج إلى أموال كبيرة..لان صناعة السياحة تعتبر ضرورة ملحة لأنها تزيد من الإيرادات القومية لذلك فان تطوير الواقع السياحي سيؤدي إلى إشراك الكثير من الأيدي العاملة.. فكان لزاما علينا التفكير بجد لتفعيل النشاط السياحي وكانت مباحثاتنا مع وزارة الإسكان قد أثمرت عن الاستفادة من بحيرة الرزازة لبناء اكبر مدينة سياحية في العراق وأوفدت الوزارة مجموعة من المهندسين لتحديد التصاميم ولكن وكما قلت إن السياحة تحتاج إلى رصد مالي ضخم لا تنهض به الميزانية المتواضعة لوزارة السياحة والآثار وان المسعف الحقيقي لهذا الأمر هو تشجيع الاستثمارات الخاصة

الأرصفة والمطاعم المكشوفة والمحال التجارية

بسبب التخطيط العمراني السيئ تحول وسط المدينة إلى محال للباعة الجوالين في حين تحولت الأرصفة إلى مطاعم مكشوفة إضافة إلى تحولها إلى مكان لعرض بضاعة المحال التجارية التي تتحكم بلا خوف أو رقيب بحركة المواطنين الذين يتخذون من بطن الشارع سبيلا لتنقلهم.. ولان المرور قطع الشوارع ومنعت وقوف السيارات على جانبي الشارعين الرئيسيين في كربلاء شارع الإمام الحسين وشارع الإمام العباس أصبح وقوف السيارات صعبا بغياب أماكن لوقوف السيارات وعدم إمكانية استيعاب الساحات الموجودة لأعداد السيارات التي تروم التوقف في المدينة لقضاء أصحابها حاجاتهم.. كل شيء هنا أصبح محل تذمر من قبل المواطنين الذين يريدون حلا لهذا الموضوع بدءا من أصحاب المحال التجارية ومنعهم من عرض بضاعتهم على الأرصفة.

يشير الدكتور الخزعلي إلى إن هناك إجراءات جدية في هذا الموضوع منها مشاهدة جميع المواطنين ما يجري من انتشار لقوات حفظ النظام خصوصا في مركز المدينة.. والتوصل إلى منع التجاوز على الأرصفة وهناك مشروع مقدم إلى مجلس المحافظة فيه بعض الرؤى لحل هذه ألازمة ولكن يجب أن ننظر بعين العطف على بعض العوائل الفقيرة والمنكوبة التي تشكو من البطالة المتفاقمة والتي وجهناها لبعض الأمكنة غير المسببة للضرر في الصالح العام .أما في ما يخص عدم وجود ساحات وقوف السيارات فسببه شغف المواطن في الاستفادة المالية الأكبر من المشاريع ذات البناء التجاري المتعدد الطوابق مما سبب انحسار الفضاءات واستثمارها لكراجات متعددة الطوابق وبذلك يتم امتصاص الزخم ولو مرحليا لحين وضع ستراتيجيات أخرى للمعالجة.

الموبايل ومعامل الكور وهموم المواطن

هناك مسألتان تؤرقان المواطن العراقي اولهما بما يتعلق بشركات الموبايل وسوء خدماتها في المحافظة مما جعل جهاز الموبايل عبارة عن (طابوقة) توضع في الحزام.ويؤكدون إن كربلاء مقصودة بسوء هذه الخدمة التي سرقت أموالهم ولم تحرك الجهات المسؤولة ساكنا لمعالجة هذا الأمر.. أما الأمر الثاني فهو مسالة معامل الطابوق الأهلية (الكور) التي أخذت تتناسل حتى أصبح عددها كما يقول سكان تلك المناطق وخاصة الريفية ما يقرب من ألف كورة / معمل.. وعلى الرغم من إصدار الجهات المسؤولة أمرا بإزالة هذه المعامل غير المرخصة إلا إن عددها يزداد لحاجة المواطنين إلى الطابوق بسبب البناء وسهولة توفر المواد الأولية لها.. وما زال سكان المناطق التي تعيش وسط هذه المعامل التي أصيب أطفالهم بأمراض عديدة إضافة إلى تلف المزروعات والخضراوات ينتظرون الحل من قبل المسؤولين وان ينفذوا وعودهم بحق وليس على الورق.

يقول محافظ كربلاء.. بما يتعلق بشركات الموبايل قمت بتوجيه كتاب بهذا الخصوص تضمن تحفظاتنا على عمل الشبكة إلى مجلس الوزراء لجنة الاتصالات ووزارة الاتصالات دون أن تتخذ إجراءات رادعة ومحسوسة ضدها واعتقد إن ذلك يرجع إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي طال الكثير من المواقع المتقدمة مع علمها بالثمن الباهظ الذي يدفعه المواطن جراء هذا الأداء الرديء لهذه الشبكات.. ويبين الخزعلي إن ما يزيد الطين بلة هو المصادقة على تمديد عملها لغاية شهر حزيران القادم ولأعذار واهية.. وأقولها بصراحة لو كانت لي صلاحيات قانونية في إجراء عقوبات صارمة لفعلت ولكن (ليس كل ما يتمناه المرء يدركه) ونحن بانتظار الرد السريع من الجهات ذات العلاقة لتصحيح الأمر ووضع هذه الشركات أمام التزامها القانوني وشرفها المهني ومصداقيتها العملية.

ويوضح الخزعلي بشأن أمر معامل الطابوق غير القانونية والملوثة للبيئة والمصلدة للتربة بأن أمر إزالتها ساري المفعول ولا يملك احد حق إيقافه وقد تم هدم العشرات منها في أكثر من منطقة ولكن سرعة بنائها الذي لا يستغرق سوى بضع ساعات والفوائد والإرباح السهلة الناتجة عن العمل بها وهروب مستخدميها أثناء حملات المداهمة و بروز عدد منها بين الحين والآخر عرقل عملنا فقمنا بتوجيه جميع مراكز الشرطة بالمعالجة الفورية عند ملاحظتها لأي عمل لمعامل الكور وتوقيف المتجاوزين بإنشائها.

اعمار طفولي وتفاؤل تنموي

وسألنا المحافظ كيف ترى كربلاء وهل تطورت في اعمارها وانتشرت ثقافة الجمع بدلا من ثقافة الأنا؟

يتراءى للمحافظ إن الايجابية على مستوى الأداء والحراك التنموي قد بدأ يدب ولو انه في مراحله الطفولية وهي سنة من سنن التغيير حيث لا يمكن توديع حقبة تأسست على مرتكزات عشوائية البرامج وتسييس الميزانية على خلفيات طائفية سياسية كل هذا لا يمكن أن يودع ببضعة أشهر لم يتأت للعملية السياسية فيها أن تستقر ولا للرأس في الهرم التنفيذي ويقدم الخزعلي مقارنة كربلاء بين عهدين ويقول ان الناظر للعهد الجديد في العراق وفي كربلاء يلحظ إن هناك تسارعا في تثبيت بعض المشاريع غير الستراتيجية في فترة قصيرة مثل تعبيد الطرق والمجاري ومجمعات الماء وتحسين شبكة الكهرباء وتشييد مراكز للاتصالات وغيرها من المشاريع التي تم تنفيذها ونحن ما زلنا جادين في أكثر من مضمار لترتيب خطط تنموية واعمارية طويلة الأمد.ويوضح إن سياسة العهد الجديد هي استثمار طريقة تفعيل الاستثمارات للقطاع الخاص والانطلاق بمشاريع مجلس اعمار العراق برؤية جديدة وهذا ما يدعونا للتفاؤل خصوصا بعد تخصيص ٦٠ مليون دولار لمشاريع كبيرة في كربلاء..أما بشأن تجذر ثقافة المجموع قبالة ثقافة الأنا فاعتقد – والكلام للمحافظ - إن الوقت ما زال مبكرا للحديث عن الحس المجتمعي والصالح العام والذي يشكو من تسطح في أذهان الكثيرين الذين ما زالوا حبيسي أغلال المصالح الشخصوية والفئوية، ولكن بالتعويل على الانفتاح الديمقراطي والتعددية وتداول الآراء ونشاط مؤسسات المجتمع المدني اعتقد سنحث الخطى بفترة قصيرة للرقي في سلم التحضر والتمدن.

حدث وحديث

آثارنا تنتظر من ينفض عنها الغبار

خطوة جيدة ان تكون هنالك وزارة تحمل اسم وزارة السياحة والاثار تعنى بكل تفاصيل المواقع السياحية والأثرية في العراق - وما أكثرها - وان تضم هذه الوزارة هيئات متخصصة،وكوادر فاعلة. مع انه امر سبقتنا اليه دول نامية كثيرة - رغم ان تلك الدول قد لا يكون فيها ربع آثار ومواقع العراق الأثرية والسياحية - ولكن (ان تصل متأخرا خيرا من ان لاتصل أبدا.) نأمل من هذه الوزارة بعد ان بدأت عملها، ان تركز اول الامر على دراسة جادة لجميع الظروف التي احاطت بقطاع الاثار والسياحة، لما تحمله هذه المواضيع من أهمية على جميع الصعد، واول هذه الخطوات تتطلب الكشف الحقيقي عما عانته الآثار والمواقع ايام نظام الطاغية والتحقق مما حدث وإماطة اللثام عن الكثير من الأسرار التي لا اعرف لماذا لا يزال البعض يتجنب التطرق اليها!.

مفيد الصافي

نعم ان العمل شاق والطريق طويل ولكن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة.

لقد تعرضت الآثار في عهد القائد الضرورة الى سرقات منظمة وتخريب متعمد قامت به مافيات صدامية وعصابات حكومية، واصلت تهريب الاثار العراقية بشكل سري وكأنها تركة او ضيعة لأجدادهم. اما في العلن فكان النظام يدعي انه يعتني بالآثار ويتظاهر انه يوليها جل اهتمامه وفي حقيقة الأمر كان الاعتناء بهذه المواقع ظاهريا فقط دعاية للنظام وحذلقة صبيانية، شابها الكثير من السيئات اقلها محاولات الترميم السريعة التي جعلت الكثير من المواقع والابنية يخرج مشوها قميئا. فمثلا لو ذهبت الى اثار بابل سوف يصدمك ان تجد ان الكثير من الجدران مبنية بطابوق عادي يعطي صورا غير جميلة لا تتناسب وعمر وأهمية المكان وما بين متر وآخر تطالعك أختام طينية على الجدران تبين جنون الطاغية في محاولاته تخليد نفسه.

ومن لا يصدق هذا ليذهب الى مدن مثل الحضر او بابل فسوف يجد على كثير من الطابوق الطيني والفخار اول حرفين من اسم الطاغية (ص.ح) وكأنه لم يكفه ان يكتب اسمه في الشوارع والطرق فلجأ الى الآثار القديمة.

ان على الوزارة ان تبذل جهودا جبارة من اجل إعادة وترميم وتصليح ما يمكن إصلاحه من هذه الآثار. بشكل مخطط ومدروس وحبذا لو كانت هذه الأعمال على مراحل. وان تمد يد المساعدة الى كل موقع لتزيل غبار الإهمال ولتخفف من الأذى الذي تعرضت لها على مدى كل هذه السنين. وان يكون عملها بصمت وبأيد أمينة لتزيل كل هذه المساوئ.

نعم ان مدننا ومواقع اثرية كثيرة تنتظر أبناءها الأمناء الذين يحبونها بشكل حقيقي. ليقتربوا منها باعتناء ويكشفوا عن خباياها. نعم ان العمل شاق والطريق طويل ولكن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة.

رسالة البصرة الانتخابية

نشاطات لبلورة رؤية عصرية للديمقراطية

البصرة / عبد الحسين الغراوي

مع اقتراب العملية الانتخابية تشهد البصرة هذه الأيام نشاطاً دعائياً تقوم به الكيانات السياسية من خلال الملصقات واللافتات التي غطت واجهات المباني والشوارع والتقاطعات المرورية تدعو المواطنين وتحثهم على انتخاب ممثلي القوائم المشاركة في العملية الانتخابية القادمة لضمان حصولها على مقاعد في الجمعية الوطنية.

الكيانات السياسية والتجمعات الوطنية والأحزاب بدأت إلى جانب حملاتها الدعائية عن طريق الملصقات واللافتات تقوم بنشاط إعلامي بهدف التوعية عن طريق عقد الندوات والفعاليات التثقيفية تعزيزاً لطموحها الديمقراطي والوطني في تحقيق مكاسب من أجل حصولها على مقاعد في الجمعية الوطنية التي ستتمخض عن الانتخابات تجسيداً وطنياً لشعاراتها.

المفوضية المستقلة لمنظمات المجتمع المدني في البصرة أقامت ندوة موسعة يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من تشرين الثاني الماضي حضرها رؤساء وممثلو المنظمات والكيانات السياسية والوطنية على قاعة عتبة بن غزوان – تركزت محاور الندوة على أهمية الانتخابات الديمقراطية القادمة التي تشكل حلقة أساسية من حلقات التحول الوطني والديمقراطي في العملية السياسية في العراق الجديد، ودور منظمات المجتمع المدني المستقلة في بناء وترسيخ وإنجاح هذه التجربة الديمقراطية التي سيتمخض عنها مجلس النواب العراقي وبناء الدولة العراقية القادرة على إنضاج وإنجاح المشاريع الإعمارية والخدمية وتفعيل دور المنظمات من أجل بلورة خطاب سياسي عراقي ينهض برسم التحولات الوطنية الجارية في البلد

–وأكد المشاركون في الندوة أهمية منظمات المجتمع المدني في البصرة لأخذ دورها الفاعل من خلال تجسيد أهدافها الوطنية والنبيلة في دعم مسارات التعاون الجاد والهادف والمثمر مع الأحزاب والكيانات السياسية لبلورة رؤى عصرية تخدم المسيرة الوطنية وهذا يتم من خلال البرامج التي تعدها منظمات المجتمع المدني في البصرة والتي من أهمها المناهج التدريبية والتوعية الجماهيرية وتضافرها لإنجاح الانتخابات القادمة التي سوف تشهد تجربة انتخابية وطنية تتجسد فيها المنافسة الديمقراطية الشريفة لكي يختار الشعب قراره الوطني في اختيار ممثليه في عملية ديمقراطية دستورية أمدها أربع سنوات –كما ناقشت الندوة العديد من الفقرات الواردة في برنامج عملها بما يعزز مسيرتها الوطنية وتطلعاتها لبناء عراق ناهض جديد.

وقد شهدت الندوة مداخلات نقاشية أبرزت دور العراقيين في إنجاح الانتخابات القادمة والتوجه إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في أجواء ديمقراطية وأمنية..

من جانب آخر شهدت كلية الفنون الجميلة بجامعة البصرة ندوة موسعة حول الانتخابات أقامتها جمعية الثقافة للجميع بالتعاون مع الكلية شارك فيها الدكتور عبد الستار عبد ثابت البيضاني –عميد الكلية والدكتور سعد جاسم الأسدي والدكتور عباس الجميلي استعرضت الاستعدادات الجارية للعملية الانتخابية وأهميتها في ترسيخ المفاهيم الوطنية والديمقراطية من أجل إنجاح هذه التجربة التي تأتي بعد تجربتين سابقتين أكد فيهما الشعب العراقي قوته وتعزيز وحدته الوطنية من خلال إقباله على صناديق الاقتراع وانتخاب ممثليه لتحقيق طموحه الوطني المشروع في اختيار ممثليه ودولته ورسم مستقبل زاهر لعراق ما بعد الانتخابات القادمة.